تلخيص

لكتاب

القراءات في نظر المستشرقين والملحدين

للشيخ عبد الفتاح القاضي

رحمه الله

اعداد / عبد الرحمن بدري حنفي

الحمدلله رب العلمين،والصلاة والسلام الأتمان الأكملان علي سيد المرسلين،سيدنا وحبيبنا وقدوتنا محمد بن عبدالله النبي البشير النذير ،أرسله الله رحمة للعلملين ،وعلي آله وصحبه صلوات الله عليهم أجمعين ،ومن تبعهم بإحسان إلي يوم الدين.

وبعد.

فبين أيدينا كتاب الشيخ عبد الفتاح القاضي،(المسمي): القراءات في نظر المستشرقين والملحدين،ألفه الشيخ عبدالفتاح القاضي ،ردا علي المستشرق اليهودي :جولد تسيهر ،فيما كتبه من قضايا تتعلق بالقراءات القرآنية ،في كتابه : (مذاهب التفسير الاسلامي)،وقد كلف الشيخ عبدالحليم محمود وكيل الأزهر الشريف،الشيخ القاضي بالنظر في كتاب المستشرق اليهودي (مذاهب التفسير الاسلامي) وفي صحة ما ذكره حول القراءت القرآنية ، فتتبع الشيخ عبدالفتاح القاضي الكتاب وأخذ يتقصي كل ماله علاقة بعلم القراءات القرآنية،ملتزما في ذلك البحث العلمي الصادق ،فما كان موافقا للحقيقة شد من أزره وأخرجه للعامة والخاصة ،وما كان مخالفا دحضه حتي أزال شبهته.

وبتتبع الشيخ عبدالفتاح القاضي لما كتبه جولد تسيهر وجده قد حاد عن جادة الصواب ،ووقع في أخطاء ما كان لمثله ،وهو واسع الاطلاع -كما يصفه بعض من ترجم له-أن ينزلق فيها.

منهج الشيخ عبد الفتاح القاضي .

ويمثل منهج الشيخ القاضي في تتبع قضايا الكتاب التي تتعلق بالقراءات القرآنية .ونقل تللك الشبهات بنصها من الكتاب ،ومناقشتها،والرد عليها ردا علميا لا يُبقي أثرا لتلك الشبهة.مستخدما في ذلك الأدلة التاريخية والعقلية والنقلية .

الشبهة الاولي

زعم جولد تسيهر أن منشأ اختلاف القراءات القرآنية يرجع إلي خاصية الخط الذي كتبت به المصاحف العثمانية،وهو خلوها من نقط الاعجام والاعراب وتجردها من شكل الحروف.

نقد الشبهة

إن ما استنتجه جولد تسيهر يتنافي مع الحقائق التاريخية التي لا يرتقي الشك إليها ،وتعارضه الأدلة النقلية المتواترة في جملتها وتفصيلها ،الدالة علي أن القراءات مصدرها الوحي الإلهي عن الله عزوجل ،ومنبعها النقل الصحيح عن رسول الله ،وعلي أنها سنة متبعة ينقلها الآخرعن الأول ،ويتلقاها الخلف عن السلف ،عن النبي صلي الله عليه وسلم ،عن جبريل عليه السلام.

وهناك من شواهد التاريخ ،وأدلة النقل وبراهين العقل ما ينقض هذا الرأي ،ويأتي عليه من القواعد.

<u>الدليل الأول :</u>

إن التاريخ خيرشاهد وأصدق مخبريدل علي أن القرآن الكريم بجميع

قراءاته ورواياته كان محفوظا في صدور أصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم قبل أن تكتب في المصاحف في عهد عثمان، بل قبل أن يجمع القرآن في عهد أبي بكر،

كما يدل علي أن قراءاته ورواياته قد ذاع أمرها وانتشر بين الأنام خبرها ،وتداول الناس القراءة بها في العهد النبوي ،كما دلت الاخبار الصحيحة التي لا مطعن فيها ولا وهن في اسنادها علي ذلك.

واستدل الشيخ عبد الفتاح القاضي بعدة أحاديث منها:

١-عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال :أقرأني جبريل علي حرف فراجعته ،فلم أزل أستزيده ويزيدني حتي انتهي إلي سبعة أحرف...أخرجه البخاري ومسلم

٢-عن عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، قال: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ، لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلاَةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ، فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْسِلْهُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ» فَقَرَأَ عَلَيْهِ القِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ»، ثُمَّ قَالَ: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُ القِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي، فَقَالَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ» اخرجه البخاري ومسلم

٣-عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ، قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ»، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا.. رواه مسلم وأبو داوود والنسائي

والاحاديث الدالة علي مشروعية القراءة بأحرف سبعة كثيرة ،تدل علي أن القراءات منزلة من عند الله تعالي،موحي بها إلي النبي صلي الله علي وسلم وهذا في قوله (أنزل القرآن علي سبعة أحرف) وقول النبي لعمر وهشام (هكذا أنزلت) وقول جبريل للنبي (إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا)

فكما دلت تلك الاحاديث علي أن القراءات نزل بها جبريل علي قلب النبي ،دلت علي أنها مأخوذة بالتلقي والمشافهة والسماع منه صلي الله عليه وسلم ،دل عليه قول عمر (فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ، لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ومن قول هشام لعمر (أقرأنيها رسول الله). كذلك تكررت لفظة الاقراء في أكثر من حديث غير حديث عمر وهشام . مما يدل علي أن القراءت إنما ثبتت بالتوقيف والتلقين والتلقي والأخذ والمشافهة والنقل والسماع ،

فليس لأحد من الصحابة أن يقرأ باختياره ،أو من تلقاء نفسه ،وليس لأحد منهم أن يقرأ حسب رغبته وهواه فيغير عبارة بعبارة ،أو يأتي في مكان اللفظ بمرادفه أو مساويه.

الدليل الثاني:

لما كتبت المصاحف العثمانية وأرسلت إلي الأمصار الاسلامية لم يكتف الخليفة عثمان بإرسالها وحدها لتكون الملجأ والمرجع بل أرسل مع كل مصحف عالما من علماء القراءة يعلم المسلمين القرآن وفق هذا المصحف وعلي مقتضاه ،فكأنه تقيد لما رسم في المصحف ولا يتعداه إلي غيره ،فأمر زيد بن ثابت أن يقرأ بالمدينة ،وعبدالله بن السائب بمكة،والمغيرة بن شهاب بالشام،وعامر بن عبد قيس بالبصرة ،وأبا عبدالرحمن السلمي بالكوفة.وأقرأوا تلك الامصار بما تعلموه من القراءات الثابتة عن رسول الله،دون الثابتة بطريق الاحاد والمنسوخة وإن كان يحتملها رسم المصحف.

فلو كانت القراءات مأخوذة من رسم المصحف وساغ لكل انسان أن يقرأ بكل قراءة يحتمها رسم المصحف سواء كانت منقولة أو غير ذلك .لم يكن ثمَّ حاجة إلي إرسال عالم مع المصحف ،فإيفاد عالم مع المصحف دليل واضح علي أن القراءة إنما تعتمد علي التلقي والنقل والرواية ،لا علي الخط والرسم.

الدليل الثالث:

لو صح ادعاء جولد تسيهر من أن السبب الوحيد في اختلاف القراءات هو خلوها من نقط الاعراب والاعجام وفقد شكل الحروف ،لكانت كل قراءة يحتملها رسم المصحف صحيحة معتبرة من القرآن وليس كذلك ،فإن ما يحتمله رسم المصاحف من القراءات أربعة أقسام.

١-ما ثبت بطريق التواتر وهو جل القراءات ومعظمها كالقراءات في كلة (ونخرج له)ففيها ثلاث قراءات ١-بنون مضومة مع كسر الراء.٢-بياء مثناة تحتية مضمومة مع فتح الراء ٣-بياء مثناة تحتية مفتوحة مع ضم الراء.وكلها ثابتة منقواة متواترة.

٢-ما ثبت بطريق الاحاد ،وصح سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلي منتهي السند ،واستفاض نقله عن أئمة الأداء .كقراءة (والذي خبث لا يخرج إلا نكدا)بضم الياء وكسر الراء في يخرج..والقراءة بذللك مع ثبوتها بطرق الاحاد قد صح سندها وذاع بين القراء خبرها ،ورسم المصحف يحتملها.

وحكم هذين القسمين واحد ،وهو أن كل منهما يعتبر قرآنا ويتعبد بتلاوته في الصلاة وغيرها.فيجب قبوله ولا يحل لمسلم انكاره.

٣-ما ثبت بطريق الاحاد وصح سنده لكن لم يشتهر ولم يظفر بالشيوع والاستفاضة كقراء(وكان عبدا لله وجيها)مكان (وكان عند الله وجيها)،وهذا القسم شاذ تمنع القراءة به منع تحريم في الصلاة وخارجها،ولا يتعبد بتلاوته.

٤-مالم يصح سنده ،أو لم يعرف له سند أصلا كقراءة بعضهم(إلا عن موعدة وعددها أباه)مكان قراءة (إلا عن موعدة وعدها إياه) وهذا لا يعتبرقرآنا ولا يسوغ التعبد بتلاوته بحال.فتحرم القراءة به بإجماع المسلمين .ورسم المصحف يحتمل هذين القسمين الثالث والرابع.

ودليل آخر أكثر وضوحا من ذلك هو:

في القرآن الكريم كلمات تكررت في مواضع كثيرة ورسمت برسم واحد في كلها ولكن في بعض المواضع وردة فيها القراءات التي يحتملها رسم المصحف ،فاختلف فيها القراء وتنوعت قراءاتهم ،وفي بعض المواضع اتفق القراء فيها علي قراءتعا بوجه واحد ،لعدم ثبوت الرواية بذلك مع أن الرسم يحتملها.من ذلك:

كلمة (مالك) ذكرت في القرآن علي أنها صفة أو في حكم الصفة في ثلاثة مواضع

(ملك يوم الدين)في الفاتحة

(قل اللهم ملك الملك)آل عمران

(ملك الناس)الناس

فرسمت برسم واحد في المواضع الثلاث لكن اختلف القراء في الاول فقط بين (مالك و ملك)بالحذف والاثبات واتفقوا علي اثبات الالف في الثاني وحذفه في الثالث لعدم ثبوت الرواية في آل عمران بالحذف. وفي الناس

بالاثبات. فدل هذا علي أن القراءات لم تكن بالاختيار والاجتهاد ،ولم يكن تنوعها تابعا للخط والرسم ،وإنما الرواية والنقل الصحيح.

ولم تكن كلمة (مالك)وحدها فيعتبر استثناءا بل كلمات كثيرة جدا علي هذا المنوال ككلمة غشاوة في سورتي البقرة والجاثية ورسمتا برسم واحد فاختلف في حرف الجاثية ولم يختلف في حرف البقرة ،لعدم ثبوت الرواية فيه .وكلمة (الصاعقة) وكلمة(كرها) وكلمات كثيرة تدل علي أن مصدر تنوع القراءت واتفاقها ليس الرسم ،ولكن الرواية والنقل الصحيح.

وعلي عكس ذلك فهناك كلمات في القرآن الكريم يحتمل رسمها قراءات شتي ،ولكن لم يقرأ به أحد فليس له سند يعتمد عليه أو أصل يرجع له ،

من ذلك:

(خطف يخطف)جاءت في لغة العرب أن فيها لغتان،خَطِفَ يَخطَفُ من باب علم يعلم ،وخَطَفَ يخطِفُ من باب عَمَدَ يعمِدُ،ولكن القراء أجمعوا علي قرائتها بكسر الطاء في الماضي وفتحها في المضارع. وغير ذلك مما تجيزه اللغة ،ولم تثبت قرائته.

ومن جميع ما تقدم يتضح اتضاحا لا شبهة فيه أن تنوع القراءات واختلافها ليس وليد إغفال الكلمات القرآنية من النقط والشكل ،إذ لو كان كذلك لكانت كل قراءة يحتملها رسم المصحف صحيحة متي وافقت العربية ،والأمر ليس كذلك فإن كثيرا من الكلمات يحتمل رسمها أكثر من قراءة لخو الكلمات من الإعجام والشكل لكن لم يصح فيه إلا قراءة

واحدة،فحينئذ يكون مرجع القراءات الروايات المتواترة ،والآثار الصحيحة ،والاسانيد القوية المروية عن الثقات ،ولا دخل للرسم والكتابة مطلقا.

والخلاصة:

أن أي قراءة لا يعتد بها ،ولا تعتبر قرآنا إلا إذا كانت ركيزتها التلقين والتوقيف ،والتلقي والمشافهة،وكانت دعامتها الرواية ،والنقل والسماع ،ولا شئ وراء ذلك من رسم وكتابة.

<u>الدليل الرابع:</u>

إن القرآن الكريم سجل علي رسول الله صلي الله عليه وسلم أنه لا يستطيع أن يبدل في القرآن كلمة بكلمة أو حرفا بآخر.

وأشار إلي أن هذا التبديل معصية يترتب عليها العقاب الأخروي الشديد.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ۖ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾﴾ يونس: ٥١

وقال تعالي في سورة الحاقة:

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾

الحاقة: ٤٤ - ٦٤

فإذا كان الرسول لا يستطييع أن يبدل في القرآن شيئا فهل يملك غيره،صحابيا كان أم تابعيا أم غيرهما ،أن يضع كلمة مكان أخري أوحرفا في موضع حرف.

الدليل الخامس:

إذا كان مبعث اختلاف القراءات وتنوعها خلو المصاحف من النقط والشكل ، وكان كل قارئ يقرأ بقراءة يختارها من تلقاء نفسه،ولم يكن الوحي مبعثها ولا التلقي من فيه صلي الله عليه وسلم ؛لذهبت أعظم خاصية للقرآن التي امتاز بها عن غيره من الكتب السماوية وهي الإعجاز، ولو ذهبت عنه صفة الاعجاز لم يكن ليتحدي به بجميع قراءاته ورواياته، ولم يكن لعجز العرب عن معارضته سر،حيث إن بعضه من وضع بني جنسهم ،ولم يكن للإيمان به والتعبد بتلاوته معني أصلا ،ولم يكن الأمر كذلك فقدعجزت العرب عن معارضته والاتيان بمثله بل بأقصر سورة من سوره،فحينئذ تكون صفة الاعجاز ملازمة له ولا تنفك عنه ،فإذا لم يكن بعضه من كلام البشر بل كله من كلام الله عز وجل ،ولم يكن مبعث القراءات خلو المصاحف من النقط والشكل ،بل الوحي والتلقي والمشافهة.

الدليل السادس:

أنه قد ثبت ثبوتا قطعيا أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكن مصدرهم في حفظ القرآن بقراءاته ورواياته الأخذ من المصحف،لأنه لم يكن وجد بعد ،إنما كان مصدرهم في حفظه السماع من فيه صلي الله عليه وسلم، والتلقي منه والأخذ عنه ومشافهتهم بالقرآن مع حرصهم كل الحرص علي حفظ وضبط كل ما يسمعونه في صدورهم ،وانتقاشه علي صفحات قلوبهم ،ولذلك مدحوا بأنّ (أناجيلهم في صدورهم) يعني أنهم يستظهرونه ويحفظونه عن ظهر قلب.

الدليل السابع:

إن من القراء العشرة من بلغ الذروة في العربية وكان فيها إماما يرحل إليه ويؤخذ عنه ،وله مذهب خاص في النحو اشتهر به ومع ذلك كان في القراءة لا يتعدي ما نقله عن أئمته وتلقاه عن شيوخه ولو خالف مذهبه في العربية ، من هؤلاء الإمام أبو عمرو البصري فقد جاء عنه :لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا،فكان يخالف مذهبه في النحو اتباعا للأثر.

قال بن خالويه:أدغم أبو عمرو وحده الراء في اللام(يغفر لكم)وما شاكله في القرآن وهو ضعيف عند البصريين ،وكذلك ورد عن الكسائي،وليس هناك تفسير إلا أن هؤلاء الأئمة كانوا يستندون في قراءتهم إلي النقل والرواية لا إلي القواعد والدراية.

وقال سفيان الثوري :ما قرأ حمزة من كتاب الله إلا بأثر.

الدليل الثامن:

أجمع المسلمون علي تواتر قراءات القراء العشرة ورواتهم عن رسول الله بطريق القطع واليقين.

والتواتر كما عرفه الأصوليون اتفاق طائفة علي أمر تحيل العادة تواطؤهم علي الكذب أو وقوعه منهم صدفة واتفاقا عن جماعة كذلك من مبدأ السند إلي منتهاه وبكون متستند الطبقة الأخيرة منه الحس ،فلا يتحقق التواتر إلا إذا وجد العدد الموصوف بما ذكر في كل الطبقات من بدء السند

إلي نهايته. فلو فقد هذا العدد في طبقة من طبقات السند انتفي التواتر، والمتواتر يفيد العلم لسامعه،وهذا المعني متحقق في قراءات الأئمة العشرة وهم : نافع بن أبي نعيم،وأبو جعفر يزيد بن القعقاع،وعبدالله بن كثير المكي

وأبو عمرو بن العلاء البصري،ويعقوب بن إسحاق الحضرمي،وعبدالله بن عامر الشامي،وعاصم بن أبي النجود،وحمزة بن حبيب الزيات،وعلي بن حمزة الكسائي،وخلف بن هشام البزار

فقد روي قراءات هؤلاء الأئمة معظم الصحابة عن رسول الله وتلقوها من فيه مشافهة ،ورواها عن الصحابة التابعون ،وأتباع التابعين ،ومن هؤلاء وهؤلاء القراء العشرة المذكورين،وورواها عنهم أمم لا تحصي كثرة وعددا في جميع العصور ةالأجيال لم تخل أمة من الأمم ولا عصر من العصور ولا مصر من الأمصار إلا وفيه الكثرة والجم الغفير والجمع الوفير من يروي هذه القراءت ويحذقها ،وينقلها لغيره إلي وقتنا هذا ،ولا تزال الأمة تنقلها وترويها لمن بعدها إلي أن يرث الله الأرض ومن عليها وهذا مصداق لقوله (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)

****